

## الرؤية الاقتصادية

### اولا : المسار الداخلي :

#### مقدمة :

يعد المال من ضروريات الحياة التي لا غنى عنها , وهو عصب الحياة والوسيلة الأهم لتحقيق كل الطموحات على كل المستويات ( الفرد والجماعة والدولة ) ، ولا يستقيم التخطيط السليم إلا بوجود المال اللازم لتنفيذه ويعتبر المال عاملا أساسيا في دفع العمل السياسي للامام ولا يستوى التخطيط للعمل العام دون التخطيط لتوفير المال اللازم لانجازه ولن تتكامل الرؤية الكلية للعمل دون وضوح للرؤية الاقتصادية له ....

### الاهداف العامة للورقة :

- ١/ العمل على استقطاب وتعظيم الإيرادات وتنميتها بالتعاون مع كل الجهات ذات الصلة...
- ٢/ التخطيط لمشروعات وأنشطة مبتكرة ومتنوعة من أجل جذب راس المال وتوفير التمويل الكافي
- ٣/ تأسيس جهاز للاستثمار بعد دراسة الواقع الحالي وعمل جملة من دراسات الجدوى التي يمكن ان تحقق الهدف من تأسيس الجهاز ..
- ٤/ تشجيع صغار المستثمرين من خلال تقديم الاستشارات الاقتصادية وتسييل الضوء على الفرص الاستثمارية المتوفرة ..
- ٥/ / تشجيع الشراكات بين عضوية الحزب في جانب الاستثمار وتقديم الاستشارات الفنية التي تدعم ذلك ..
- ٦/ عمل اضاءة معقولة عن واقع الاقتصاد على مستوى الوطن ..
- ٧/ الاهتمام بالاقتصاد الوطني العام •
- ٨ / تكوين فرق متخصصة لعمل دراسات معمقة عن الموارد الأساسية البلاد من ثروات مختلفة في باطن الأرض وخارجها •
- ٩ / تأهيل وتدريب كوادر الحزب في المجالات الاقتصادية كالثروات المعدنية والبحرية إنتاجا وتسويقا على المستوى الإقليمي والدولي .

### الواقع الحالي للحزب :

تمثل الموارد المالية عنصرا أساسيا ومهما للانفاق على الأنشطة المختلفة وتوفير المقرات والاصول الاخرى بمختلف اماكن تواجد العضوية وهو مايساعد على اظهار قوة الحزب وتأثيره في العمل العام ولهذا كان من المفترض ان تكون مصادر التمويل بكل انواعها بمستوى ما يتطلبه واقع الحزب وبمستوى تطلعاته التي يرجى منها مقارنة الحزب الحاكم ..

ولكن وكغيره من احزاب المعارضة الارترية والاحزاب في افريقيا عموما يعاني حزب الوطن من ضعف الموارد الذاتية وقلة مصادر الدخل الخارجية ان لم تكن معدومة اصلا وهو ما يحد من فاعليته ويقيد حركته حيث لا يتلائم ذلك مع ما يتطلع اليه الحزب وتطمح اليه العضوية ..

وحسب ما ورد في تقارير الاعوام السابقة فان الموارد المالية لا تتواءم مع متطلبات الميزانيات المطلوبة وقد وضح ذلك من خلال ما يلي :

١/ نسبة مساهمة العضوية من الاشتراكات والتبرعات التي يعتمد عليها الحزب بشكل اكبر وتمثل اهمية قصوى في العمل بلغت (٢٠٪) فقط من اجمالي الميزانية وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة الى اجمالي

الميزانية , وهذه النسبة بغض النظر عن الاسباب والمبررات التي ادت الى قلتها فانها توضح كذلك ضعف تحصيل الاشتراكات مقارنة بعضوية الحزب الدفترية الكبيرة والمنتشرة في كل انحاء العالم وهذا الامر يحتاج لمراجعة وتحديث للاليات والتغلب على التحديات لزيادة نسبة هذا البند لتصل على اقل تقدير الى (٥٠٪) من اجمالي الميزانية ..

٢/ ضعف وقلة نسبة الوارد من غير الاشتراكات (الاستثمار ودعم الاصدقاء)

ويعود ذلك الى قلة الاهتمام به وفشل كل محاولات الاستثمار السابقة وعدم وجود تقييم لتلك المحاولات .

### التحديات التي تواجه العمل الاقتصادي والمالي :

١/ ضعف الاداء السياسي للحزب والذي بدوره اضعف الجانب المعنوي للعضوية وقد اثر ذلك سلبا في المشاركة كما هو واضح في ضعف الاشتراكات وكذلك التبرعات وغيرها ..

٢/ تساقط عدد كبير من عضوية الحزب وانحصار اعداد العضوية على مستوى كل المناطق وقلة عدد المستقطبين الجدد مما ادى الى تاكل عضوية الحزب ...

٣/ وجود الحزب خارج ارض الوطن وانتشار العضوية في كل انحاء العالم مع ضعف اليات التواصل معهم وضعف اليات التحصيل والمتابعة ..

٤/ عدم وجود تجربة و رصيد ناجح في الجانب الاستثماري مع فشل كل المحاولات السابقة مما ادى ذلك الى وجود احباط عام خاصة وسط قيادات الحزب الوسيطة والمتواجدة في منطقة الخليج واوروبا ..

٥/ انعدام الشفافية في تقييم الاستثمارات السابقة وانعدام المعلومات الدقيقة لدى العضوية المستهدفة بالمشاركة في الجانب الاستثماري ..

٦/ عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية ومالية مسبقة او عدم طرحها للمستهدفين من التمويل ان وجدت.

### الفرص والحلول :

١/ العمل على رفع نسبة تفاعل العضوية في دفع الاشتراكات من خلال :

- أ- رفع نسبة الاداء السياسي والتنظيمي للحزب خاصة في الجانب الاعلامي
- ب- مراجعة العضوية المتساقطة من خلال عمل لجنة مركزية تكون مهمتها التواصل معهم واستقطاب عضوية جديدة .

٢/ الاستفادة من الكوادر العلمية في عمل دراسات بحثية وعلمية في شتى المجالات الداعمة لهذه الرؤية ويمكن ان تكون فيما يلي ..

- أ- تقييم العمل السابق
- ب- عمل دراسات جدوى في عدة مجالات استثمارية
- ت- تقديم الاستشارات المناسبة للنهوض بهذا العمل
- ٣/ عقد مؤتمر علمي يتداعى له اصحاب الدرجات العلمية في الجانب الاقتصادي واصحاب التجارب السابقة اضافة الى الكوادر العاملة الان في الامانة المالية وقيادة الحزب والمهتمين بهذا الجانب ..
- ٤/ الاستفادة من مخرجات ومقترحات وتوصيات المؤتمر المقترح في احداث النقلة النوعية المطلوبة في الجانب المالى ..
- ٥/ العمل على تقليل النفقات على مستوى المركز وتحويل بعضها لادارات المناطق وتحميل بعض النفقات الخاصة بالانشطة لمناطق تنفيذها وتقليل المتفرقين من الكادر الادارى ..
- ٦/ الاستثمار في الانشطة الاقل مخاطرة واختيار ذات العوائد السريعة كالودائع الاستثمارية في البنوك الاسلامية والاستثمار في الجانب العقاري كمرحلة اولى ..
- ٧/ عمل شراكات داخلية وتشجيع العضوية للمساهمة فيها حسب الامكانيات المتاحة مع توفير الاستشارات الفنية اللازمة لنجاحها على ان يشارك الحزب بنسبة من الاسهم كغيره من المساهمين كمرحلة ثانية ..
- ٨/ جذب رؤوس الاموال من العضوية والاصدقاء من خلال توفير نماذج استثمار في مجالات مجربة وناجحة وقليلة المخاطر وتسويقها بالشكل المناسب ...

## ثانيا : المسار الوطنى

حبى الله إرتريا بموقع جغرافي إستراتيجي متميز ، وتضاريس متباينة ومتعددة ، مما يضيف عليها بمزايا نادرة من مناخ متنوع وجذاب وثروات في الهضاب والبحار والسهول ، وهذا الموقع الجغرافي وبالمواصفات أعلاه جعل منها هدف للأطماع والصراعات الإقليمية والدولية على مدى العصور المختلفة ، وبما أن المستعمر الإيطالي إستقر وإستوطن لفترة طويلة قام بإكتشاف وإستخراج العديد من الثروات المعدنية في العصر الحديث وفيما يلي نشير إلى بعض هذه الثروات المعدنية التي إكتشفت بداية من العصر الإيطالي وحتى يومنا هذا:

## أولا : المعادن المكتشفة في العهد الإيطالي ومواقعها الجغرافية :

١/ إستثمرت إيطاليا أموال ضخمة في إكتشاف وإستخراج المعادن في مناطق كثيرة ومساحات واسعة من إرتريا وفي مقدمتها الذهب - البوتاسيوم - النحاس - الزنك - الألمنيوم - الحديد - الملح الصخري ومعادن أخرى.

٢/ أصدرت إيطاليا في الفترة من ١٩٣٦م - ١٩٤٠م مائة رخصة للاستثمار في مجالات التعدين المختلفة وكانت المؤسسات المرخص لها تعمل فيمايلي :

أ- مؤسسات تعمل في التنقيب عن الذهب في غرب إرتريا

ب- مؤسسات تعمل في التنقيب عن النحاس والحديد والنيكل في شمال إرتريا

ت- مؤسسة تعمل في التنقيب عن البترول في ساحل البحر وجزر دهلك

٣/ أسفرت نتائج التنقيب في عام ١٩٤٠ م تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية وفي منطقة فانكو وأوقار عن انتاج (١٧٠٠٠) أوقية أي مايعادل ٦٣٠ كيلوجرام في العام ، كما أنتج الذهب في منطقة قريبة من أسمرا ولكن بكميات أقل ، وقدر عدد العاملين في مجال التعدين ب ( ٣٦٠٠ ) عامل منهم ٤٠٠ عامل أروبي ، كلهم من الفنيين الذين يديرون الآليات.

٤/ أظهرت الدراسات وأعمال التنقيب بأن الإحتياطي المكتشف من الحديد بلغ ( ٢٥٠ ) مليار طن.

إلا أن هذا التطور الإستراتيجي في التنقيب لم يستمر طويلا بسبب الحرب العالمية الثانية حيث عمل الجيشان البريطاني والأمريكي بعد الإنتصار على الإيطاليين في إرتريا بتفكيك المعدات التي كانت تعمل في مشاريع التعدين والتصنيع : مثل مصنع الأسمنت ، والحوض العائم في البحر الأحمر لإصلاح السفن ، والتلفريك الذي كان يعمل على نقل الصادر والوارد بين أسمرا وميناء مصوع . كما لعبت الحكومة الإثيوبية دور تخريبي في فترة الإنتداب البريطاني بواسطة عملائها من حزب أندنت ومجموعات الشفّة ( النهب المسلح ) حيث أحرقت بعض آليات التنقيب ، وقتلت العشرات من العاملين في حقول الإنتاج المعدني وذلك بغرض توجهاتها الإستعمارية وتحسبا لأي نتائج تفضي إلى إقامة حكومة إرترية بعد الإستفتاء ، ودعم مبرراتها بأن لامقومات إقتصادية لقيام الكيان الإرتري. إلا أن الكيان الإستعماري الإثيوبي أيضا وبعد سيطرته على البلاد منح بعض الشركات اليهودية إمتياز تشغيل المناجم بالقرب من أسمرا - مثل إنتاج الزنك والنحاس والأسمنت ، والجبس إلا أنها لم تستمر طويلا..

### ثانيا : عمليات التعدين بعد الإستقلال

لا توجد معلومات وإحصاءات واضحة عن الإستثمار المعدني أو غيره من ثروات البلاد المختلفة ، كما أن بعض البيانات والمعلومات عن الإنتاج مصدرها في الغالب الحكومة الإرترية ، ونتيجة للسياسات التي إتبعتها من خلق حروب وإفتعال التوتر في المحيط الإرتري ، وسياسته المدمرة للقطاع الخاص وتشريد الشباب والأيدي العاملة ، وإحتكار الأنشطة التجارية بواسطة الحزب الحاكم فقد إنهارت وتراجعت كل منتجات الثروات الزراعية والسمكية والصناعية ، وأفلس الكثير من أصحاب رؤوس الأموال ، وهرب الكثير منهم إلى الدول الإفريقية حفاظا على ما تبقى من ثروته وشقاء عمره . والحكومة الإرترية بعد التحرير تلقت معونات وتمويل ضخم من أجل دعم الإقتصاد ودعم البنية التحتية والإجتماعية ، وإقتضت ملايين الدولارات من البنوك الخارجية ، ونتيجة للسياسات التي إتبعتها عجزت عن سداد تلك الديون ، كما أن العزلة الدولية الصارمة التي توالى وتصاعدت وتيرتها مع توقف المعونات الخارجية وتقلصت المداخل الأخرى كتحويلات المغتربين والجبايات المختلفة والمثقلة التي تفرض على المواطن المشرد في داخل إرتريا وخارجها كل ذلك كان له الاثر السالب في الإقتصاد الإرتري.

وعليه لم يكن أمام النظام الحاكم إلا التوجه إلى مصدر آخر وهو التعدين ونتيجة للعزلة الصارمة وعزوف المؤسسات ذات الخبرة والسمعة الجيدة ، والكفاءة المالية لم يكن لها من خيار إلا التعاقد مع شركات التعدين قليلة الخبرة وبعائد ونسبة أسهم ضعيفة من الإنتاج ونذكر فيمايلي بعض المؤسسات والمواقع التعدينية التي عملت بعد الاستقلال :

١/ منجم بيشا للذهب - وتملكه شركة بيشا للتعدين وهي شركة مساهمة بين الحكومة الإرتيرية وشركة نفس (NEVSUN) الكندية والتي يوجد مقرها في مدينة تورنتو وبدأ العمل فيه من عام ٢٠٠٨م وبدأ الإنتاج في ٢٠١١م وكان من المتوقع أن ينتج أيضا النحاس والزنك وبكميات تجارية ، ونصيب الشركة من الإنتاج نسبة (٦٠ %) والحكومة الإرتيرية (٤٠ %) ...

٢/ منطقة أسمر : ( وتشمل دباروا أمبادر هو ونفاسيت ) وقدر الإنتاج السنوي في هذه المنطقة (٢٦٠٠٠) طن من النحاس وخمسة وستون ألف طن من الزنك وأربعة وعشرون ألف أونصة من الذهب.

٣/ مشروع مقرابيب : - وهو مشروع مشترك بين الحكومة الإرتيرية وشركة إستراتيجية ولا توجد معلومات حتى الآن بوصوله لمرحل إنتاج.

٤/ منطقة زار : - وهو عبارة عن شراكة بين الحكومة الإرتيرية وشركة (ساب سهارا) الأسترالية بنسبة ٤٠ % للحكومة و ٦٠ % للشركة الأجنبية إلا أن الشركة انسحبت ، وتولت عملية الإنتاج بعدها الشركة الصينية (SFCO) وقدر الإنتاج السنوي للمشروع ب ١٠٤,٠٠٠ أونصة من الذهب في السنة.

٥/ مشروع كولولي للبوتاسيوم :- ويقع المشروع في منطقة دنكاليا ويتميز بإحتياجات ضخمة تقدر بأكثر من مليونين طن من البوتاس في العام....

٦/ هناك أيضا عمليات تجري في مقرابيب ، وكركبت ومناطق أخرى من إرتريا بواسطة شركات من مناطق مختلفة - صينية - شركة إماراتية أخذت حق إمتياز في منطقة عنسبا وجنوب تسني.

وتؤكد المعلومات المتناقلة والمتسربة عن كثير من مشاريع التعدين في إرتريا أن نسبة (٨٠ %) من العمالة في هذه المشاريع هم من منسوبي الخدمة الوطنية والجيش الذين يعملون في ظروف غاية في السوء من خدمات صحية وغذائية وعلاجية وغيرها من ضرورات الحياة كما ذكر أحد الهاربين خارج البلاد، ونسبة ال ٢٠٪ الذين يتقاضون رواتب شهرية تبلغ ٥٠٠ دولار أمريكي هم من المقربين للنظام أو المحسوبين عليه ، وممارسات الفساد منتشرة في كل مؤسسات الدولة والحزب الحاكم..

### **ثالثا : - التوصيات والمقترحات التي تساهم وتعالج الشأن الإقتصادي والثروات المنتشرة في إرتريا :-**

١/ تتوفر في إرتريا الكثير من الموارد وفرص التنمية وهي بحاجة لتوفر الظروف المناسبة من إستقرار وأمن وعدالة وحكم رشيد ولو بنسبة معقولة في مؤسسات الدولة مع توفر الحريات السياسية والدستور ، ومن ثم سن القوانين والنظم التي تشجع وتدعم الإستثمار في شتى المجالات التنموية ، وتعيد الأموال المنهوبة بواسطة النظام الحاكم والمنتفعين من الفساد طيلة الثلاثون عاما الماضية ، وتعيد الإعتبار للقطاع الخاص ، وهذا بدوره سيشجع كل الإرتريين المنتشرين في أرجاء الكرة الأرضية ومايملكونه من ثروات مادية وخبرات ومعارف في شتى مجالات الحياة ، وهذا في حد ذاته كفيل بإحداث طفرة تنموية وإقتصادية عاجلة وكبيرة.

٢/ كل المؤشرات تدل على وجود ثروة معدنية كبيرة ومنتشرة في أجزاء واسعة من إرتريا ، وعليه يجب من الآن عمل دراسات متخصصة ورصد كل مايتعلق بهذا المجال من شركات ومستثمرين ، وتوجيه

الجيولوجيين الإرتريين وذلك بعمل إحصاءات دقيقة لتخصصاتهم واضعين في الاعتبار حوجة القطاع التعدين لخبرة فنية وعملية في المجال ، وأيضا دراسة سلبيات الشركات التي عملت في إرتريا وبالتوازي مع ذلك وضع خطة أولية تمكن للتعاقد مع الشركات القادرة وذلك برصد سابق أعمالها ودراسة عينات من العقود الجارية في مختلف بقاع العالم حتى تكون هناك رؤية وتصور واضح عند التعامل والتعاقد مستقبلا مع الشركات العاملة في المجال.

٣/ الثروات المعدنية بصفة عامة وفي كل بلدان العالم يقع حيزها الجغرافي في المناطق الزراعية الريفية أو الرعوية مما يؤثر سلبا على ساكني ومالكي تلك المناطق ، وعليه تخصص نسبة من الأرباح العائدة للدولة لصرفها لتعويض وتنمية المنطقة التي تجري فيها أعمال التنقيب ، كما توضع خطة لإشراكهم وتأهيلهم للعمل في هذه الحقول ، فمن الظلم أن تستخرج معادن نفيسة بمبالغ ضخمة وإنتاجها يعبر المحيطات ويبقى أصحاب المنطقة فقراء معدمين يعملون في الوظائف الهامشية..

٤/ الزراعة في إرتريا تجري بشكل تقليدي وفي غالبها حتى الآن تعتمد على الوسائل البدائية ، كما أن عدم وجود أنهر دائمة في البلاد يحتم اللجوء إلى الإهتمام لتوطين تكنولوجيا الزراعة الحديثة التي توفر الجهد والوقت وتنتج محاصيل متنوعة طويلة فترة السنة، والأهم من كل هذا أنها لا تحتاج إلى مخزون مائي كبير..

٥/ الماء أساس الحياة ومعظم المدن الإرترية تعاني من نقص حاد في هذا الجانب ولا يمكن الحديث عن أي تقدم أو ازدهار في أي بلد دون توفير القدر الكافي من الماء ، ويعتبر هذا من التحديات الكبيرة التي تحتاج إلى حلول إستراتيجية ، وإستنفار كل الجهود والمقدرات المحلية والدولية.

٦/ إرتريا تتمتع بأطول ساحل على البحر الأحمر وهذا يعني إستثمارات ضخمة ومورد إقتصادي ضخم في شتى المجالات منها الثروة السمكية وتصديرها لمختلف بقاع العالم، ووجود الموانئ وباب المنذب فرصة للمساهمة في التجارة العالمية والإقليمية والأسواق الحرة.

٧/ تتمتع إرتريا بمناخ متنوع وكثير من مواقعها الجغرافية تتميز بمناخ معتدل طول العام وهذه ميزة نادرة على مستوى العالم، فمعظم دول أروبا تعاني من البرد القارص والثلوج المتجمدة وتتعدى درجة الحرارة صيفا ال ٣٣ درجة مئوية ، وهذا يعني أن إرتريا تتفوق بمزايا جاذبة للسواح من كثير من بقاع العالم وهذا يدعو إلى تحسين البنية التحتية والمرافق الخدمية ، وتسويق وتهئية المناطق والآثار السياحية في ربوع البلاد.

### الخاتمة :

تم وضع محتوى هذه الورقة ليكون معبرا عن واقع الحزب الذي يتلمس الخطى للاستفادة من تجاربه السابقة و تجارب الآخرين الناجحة لتطوير وتنمية الموارد المالية لديه ، وأيضا على المستوى الوطني العام ومقومات دولته وقدراتها الكامنة والمنتظر تنميتها وترشيدها وإبتكار مجالات صناعية وإقتصادية كما هو موضح في القسم الثاني من الورقة من لمحات واضاءات عن واقع الاقتصاد على مستوى الوطن مع التركيز على الثروات المعدنية وذلك بهدف عمل دراسات في هذا المجال ,ونؤكد أن الورقة بحاجة الى تقييم ودراسة للوضع الحالي بدقة وتحديد الاطار الزمني للعمل وتكوين فرق عمل متكاملة

لتنفيذ ما جاء فيها مع تحديد المسؤوليات والواجبات واخيرا الاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيقها .

انتهى

الورقة الاقتصادية